ستراتيجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة
في ضوء تقويم فاعلية مبادرات القروض في العراق

أ. م. د. ثائر محمود رشيد العاني
جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

أ. م. د. محمد علي موسى المعموري
جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

المقدمة

أفرزت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها الاقتصاد العراقي العديد من الاثار السلبية وتكريس بيئة من شانها التشجيع على اقامة مشاريع صناعية وخدمية لا تتناسب وتغيرات السوق وتعتمد على آلات ومعدات بسيطة وتشتمل أعمال حرفية يدوية الصنع وبائعي التجزئة ومختلف انواع الورش والمصانع والمعامل غير المرخص لها وغير المجازة قانونا، حيث أنتشار المشروعات بشكل عشوائي غير منتظم بعيدا عن رقابة وسيطرة الدولة. وسعيا الى تحقيق موازنة نسبية تسمح لها الاستمرار في البقاء ولعدم قدرتها على المنافسة مع نظيرتها من المصانع تلك التي تتمتع بمزايا تنافسية فأنها تكون مضطرة اغلب الأحيان إلى زيادة مستوى الغش الصناعي والتجاري في منتجاتها وخفض مستوى الجودة. باعادة تدوير الإنتاج لبعض المواد الأولية مثل البلاستيك والألمنيوم وأستخدام قطع الغيار المستعملة ليصبح ذلك جزء من ثقافة السوق والقائمين على القطاع الصناعي (أفراد وشركات) .

ان مجمل هذه الاسباب تعزى اساسا الى عدم تبني ستراتيجية صناعية لدعم قطاع الاعمال الخاص وخصوصا المصانع الصغيرة، وغياب التنظيمات المسؤولة عن توجيه المستثمرين الصغار في ظل تزايد اعداد العاطلين وماينجم عن ذلك من تزايد مستويات الفقر، بحيث دفع ذلك الى العمل في اقتصاد الظل ليجتذب مختلف الانشطة الصناعية وخصوصا الخدمية منها والاعمال النمطية بسيطة التكنولوجيا من مثل ورش الميكانيك والكهرباء والخدمات الصناعية الاخرى وأنشطة الخدمات المنزلية والتصليح والصيانة وهذه الانواع من الانشطة تتصف بعدم وجود ترخيص رسمي بمزاولة المهنة ولا تخضع لقوانين العمل، وتفتقر لمعايير الصحة والسلامة المهنية ولا يوجد كيان مستقل أو تنظيم نقابي او اتحادي لها. حيث سهولة مزاولة النشاط سواء كان إنتاجيا أو مهنيا. بناء على ذلك ان تحليل الجوانب المحيطة بالصناعات الصغيرة تلك التي عملت واثبتت نجاحات طيلة فترة الحصار الاقتصادي في تلبية الطلب المحلي قبل تعرضها لحالة الانهيار والتوقف وتحقق خسائر يتطلب تذليل العوائق الادارية والتمويلية والتسويقية والفنية خصوصا وان انشاء المشاريع الصغيرة تعد مدخلا اساسيا لحل مشكلة البطالة والفقر في العراق .

اهمية الدراسة

تواجه الصناعات الصغيرة مشاكل يتعلق بعض منها بالبيئة الاقتصادية التي لا تشجع تنمية وتطوير أو إقامة هذه المشاريع، في حين يتعلق بعضها الآخر بالهياكل الداخلية والمؤسسية لها. فالصناعات الصغيرة تتأثر بعدد من التحديات اهمها عدم وجود استراتيجية صناعية تتناسب مع واقع وطبيعة التحديات التي تعترض عملية تنمية وتطوير المشروعات وعدم وجود خطط مستقبلية هادفة. حتى انها قد اهملت تماما في ظل مايعرف بالخطة الخمسية لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي للاعوام 2010 -2014 . اضافة الى تحديات إدارية وتنظيمية ومالية وبشرية وتلك التي تتعلق بنوع المهن واختيارها فضلا عن تحديات التنافسية الجديدة مع ظهور عدد من المتغيرات الاقتصادية الدولية وخاصة تحرير التجارة وهيمنة قوى السوق والتغير المتسارع في بيئة الأعمال وسرعة تطبيق التكنولوجيا الصناعية . ومن أجل تحقيق توازن نسبي يسمح للصناعات الصغيرة مواصلة عملها ولعدم قدرتها على المنافسة فانها مضطرة في معظم الحالات إلى ممارسة الغش في المصنوعات وخفض مستوى الجودة. وقد أصبح ذلك جزءا من ثقافة العاملين في السوق لتزيد من حجم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ان الموضوع الرئيسي الذي يغطيه البحث هو أن المبادرات والمواقف والسياسات لدعم انشطة المصانع الصغيرة والمتوسطة في العراق اقتصرت في التأكيد على الجانب المالي (التمويل والاقراض) مع ما يكتنف ذلك من اوجه قصور متعددة، واهملت جوانب أساسية تعاني منها تلك المشاريع وخصوصا مايتعلق بالبيئة الخارجية المحيطة بالمشروع (التحديات) ومسألة بناء الاطار المؤسسي والتشريعي، والعمل على تحسين مناخ الاستثمار لدعم المشروعات الصغيرة وايضا تلك التي تتعلق بالبيئة الداخلية والهياكل الادارية والتنظيمية للمشروع اي جوانب الضعف وخاصة في مجال تاهيل كفاءات اصحاب العمل من خلال التدريب وتطوير المهارات والقدرات الإنتاجية لأصحاب العمل في مجال الإدارة والتسويق والمحاسبة وكيفية إعداد دراسات الجدوى وتدعيم انشطة البحث والتطوير .

ومن خلال ذلك يمكن ان نضع فرضية للبحث مفادها:

((ان برامج التمويل والاقراض التي اعتمدتها الوزارات والاتحادات والمصارف المتخصصة ماتزال قاصرة عن ايجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة بتركيزها على الجانب التمويلي في ظل غياب التنسيق وتوحيد المواقف والجهود بين الجهات المعنية)).

هدف الدراسة

1 . التعرف الى السياسات والمبادرات والمواقف لدعم وتطوير انشطة المشاريع الصغيرة وهل حققت غاياتها ضمن مايعرف ببرامج الاقراض والتمويل ام لا.
2. بيان حجم القروض المقدمة للصناعات الصغيرة واهم الجهات الداعمة.
3 . فاعلية برامج القروض الصغرى ومدى اسهامها في دعم ألصناعات الصغيرة مع الاشارة الى تجربة الشركات العراقية لضمان تمويل المشاريع القائمة.
4 . التعرف على السياسات الصناعية المطلوبة لدعم وتطوير المصانع الصغيرة .

وبناء على ماتقدم سيتم تناول المحاور التالية:

اولا- المزايا التنافسية للمشروعات الصناعية الصغيرة.
ثانيا- واقع وتحديات تطورالمشروعات الصناعية الصغيرة في العراق
1. تطورالمشروعات الصناعية ألصغيرة في العراق للمدة 1990 – 2003 .
2. تحديات الصناعات الصغيرة في ظل تحررية السوق واقتصاد الظل منذعام 2003.
ثالثا- تجربة التمويل والاقراض لدعم المشروعات الصغيرة في العراق .
1. مبادرة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
2 . مبادرة اتحاد الصناعات العراقي.
3 . تجربة المصارف العراقية في التمويل والاقراض.
1) مبادرة الشركة العراقية للكفالات المصرفية.
2) مبادرة الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
رابعا - فاعلية كفاءة مبادرات الدعم وتقييم تجربة القروض الصغرى والتمويل.
1) البرامج الحكومية .
2) الاتحادات والنقابات المهنية والغرف التجارية ....
3) الاقراض والتمويل .
4) دور منظمات المجتمع المدني .
خامسا- حاضنات الأعمال الصناعية وستراتيجية دعم الصناعات الصغيرة.
1. تدعيم فكرة المسؤولية الاجتماعية المشتركة للترويج لدعم المشاريع الصغيرة .
2. حاضنات الأعمال والدعم الاستراتيجي للصناعات الصغيرة.
3. ستراتيجية اعادة احياء الصناعات المتوقفة جزئيا أوكليا عن العمل.
4. الترويج لفكرة تعزيز شركات التمويل لضمان القروض لتوسيع نطاق عمل المصارف.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا ـ المزايا التنافسية للمشروعات الصناعية الصغيرة

أثبتت الصناعات الصغيرة قدرتها على تلبية الطلب المحلي من مختلف انواع المنتجات لما تتمتع به من روابط امامية وخلفية لتغذية المشاريع وامدادها بما تحتاج اليه من منتجات أوالاستفادة من المواد الاولية والخامات من ألقطاعات الاخرى فضلا عن قدرتها على النفاذ الى الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي فضلا عن[1]:

1. عدم حاجتها الى رؤوس أموال ضخمة والى قروض كبيرة .
2. قدرتها على تشغيل أعداد كبيرة من العاطلين في مجال انتاج السلع الاستهلاكية وخاصة في مجال الصناعات الغذائية والحرفية والمنزلية كما انها تعمل على الاستفادة من المواد الاولية وتصنيع المواد الخام المنتجة محليا بدلا من تصديرها اوبقاءها معطلة .
3. القدرة على التجاوب مع طلب واذواق المستهلكين والتكيف مع متطلبات السوق المحلية والدولية .
4. تمتلك المشروعات الصغيرة القدرة على تحقيق الانتشار الجغرافي (التوطن الصناعي) .
5. تنوعها وانتشارها في كل جوانب النشاط الاقتصادي والإسهام في تنمية الأقاليم ولدورها المتكامل في دعم المشروعات والمصانع الكبيرة.
6. قلة كلفة المخاطرة نظرا لقلة تكلفة الإنتاج الثابت منها ورأس المال المستثمر .
7. الإدارة المباشرة من قبل صاحب العمل وسرعة اتخاذ القرار والاستجابة لمتغيرات السوق وظروفه .
8. لا تتاثر بالصدمات الخارجية والازمات الاقتصادية والمالية ألدولية للمرونة العالية التي تتميز بها .
9. تنمية قدرات أصحاب المواهب والإبداع واصحاب براءات الاختراع ، ذلك ان نسبة الإبداع التكنولوجي في المشاريع الصغيرة تصل الى 8ر39 % في الولايات المتحدة و1ر38 % في بريطانيا وفي ألمانيا وفرنسا بحدود 3ر33% [2] .

ثانيا ـ واقع وتحديات تطور المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق

سادت فكرة كفاية موارد النفط لتحقيق النمو والازدهار وساد الاعتقاد بان دور القطاع الخاص محل شك كبير وهو ثانوي ويجب ان يخضع الى سيل من الضوابط الادارية للدولة. وظل القطاع الخاص حبيس البيئة والسياسات الاقتصادية المتناقضة فكان نموه مشوهاً واقتصر دوره على مهام ثانوية في ظل التدخل الحكومي المباشر لإدارة عمليات الانتاج والقيام بالانشطة الاقتصادية وهيمنة القطاع العام والسيطرة على قطاع التجارة والسوق والمغالاة في سعر صرف العملة المحلية في ظل غياب النشاط الخاص .

1. تطورالمشروعات الصناعية ألصغيرة في العراق للمدة 1990 – 2003 .

تمارس الصناعات الصغيرة دوراً بالغ الأهمية في الاقتصاد العراقي من خلال الحيز الذي تشغله على مستوى المشروعات الصناعية ككل، فمنذ عام 1990 ولغاية 1999 كان هناك تذبذب واضح في اعداد الصناعات الصغيرة على المستوى الرسمي بسبب الحصار الاقتصادي بفعل تحول قسم كبير منها الى القطاع غير المنظم اذ بلغت اعدادها 47419 عام 1990[3] لتصل الى 29467 عام 1999 جدول (1)[4]. ويمكن تفسير ذلك بسبب الحصار الدولي على العراق واتخاذ الحكومة لسلسلة اجراءات اهمها منع استخدام السلع الداخلة في البطاقة التموينية للاغراض الصناعية واغلاق معامل الحلويات التي تستخدم السكر ومادة الطحين الابيض كما شهدت هذه الفترة توقف الدعم الحكومي وصعوبة الحصول على الادوات الاحتياطية للمكائن والالات فضلا عن ارتفاع المستوى العام للاسعار وانخفاض قيمة الدينار العراقي قياسا بالعملات الاجنبية .

القروض في العراق

جدول (1)

اعداد المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق للمدة 1998 - 2003

السنة	عدد المشروعات
1998	35136
1999	29467
2000	77167
2001	69090
2002	43691
2003	17929

Source: Ministry of Planning. Statistical for the years 2005-2006. P. 142

وبعد تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء وتقديم الحكومة برامج للاعفاءات الضريبية وتحسن الوضع الاقتصادي عام 2000 شهدت الصناعات الصغيرة توسعا ملحوظا اذ ارتفعت اعدادها من 29467 عام 1999 الى 77167 عام 2000 فضلا عن وجود اعداد كبيرة اخرى غير مسجلة رسميا لدى الجهات المعنية اخذت تمارس اعمالها في انشطة هامشية خصوصا في مجال الخدمات الصناعية .

عموما ان هذه الصناعات شكلت نسبة مهمة من النشاط الاقتصادي وساهمت في توليد فرص مدرة للدخل والعمالة (التشغيل الذاتي) وقلصت الى حد بعيد من مستويات البطالة، ذلك أنها عملت بتجهيزات بسيطة منخفضة الكلفة وبمواد اولية وخامات منتجة محليا، وبمهارات فردية وتكيفت مع ظروف الحصار الاقتصادي والسوق العراقية وتميزت بمرونتها العالية وسرعة استجابتها لتلبية الطلب لتبلغ ما يقارب (97.7%) من اجمالي المشاريع الصناعية في العراق .

ويؤشر الجدول (2) طبيعة المشروعات الصناعية الصغيرة والتي تركزت في الصناعات الغذائية والمعدات غير الكهربائية (صناعة المنتجات المعدنية والإنشائية، الصهاريج والأوعية والخزانات، العدد اليدوية، طلي المعادن) ثم تأتي صناعة الحياكة والخياطة بالمرتبة اللاحقة حيث أنتشار هذه الصناعات وتأثيرها ضمن القطاع .

(جدول 2)

نمط انتاج المشروعات الصناعية الصغيرة وعدد العاملين عام 2002

ت	نمط الإنتاج	عدد المشروعات	%	عدد العاملين	%
1	التعدين والاستخراج	31	0.001	185	0.003
2	المواد الغذائية	4547	0.25	15593	0.31
3	المنسوجات	726	0.05	1334	0.02
4	الحياكة والخياطة	3686	0.20	6587	0.13
5	الصناعات الجلدية	235	0.01	706	0.01
6	صناعة الاخشاب (لايشمل ورش النجارة)	12	0.0006	49	0.0009
7	صناعة الورق	12	0.0006	32	0.0006
8	الطباعة	99	0.005	317	0.006
9	المنتجات الكيمياوية	22	0.001	98	0.001
10	المطاط واللدائن	443	0.02	1681	0.03
11	الصناعة التعدينية غير المعدنية(لافلزية)	1235	0.06	5854	0.11
12	المعادن (الفلزية)	103	0.005	369	0.007
13	المعدات غير الكهربائية	4387	0.24	11230	0.22
14	المكائن المختلفة	54	0.003	221	0.004
15	صناعات متفرقة	2334	0.13	5955	0.11

المصدر :- وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات- مديرية الإحصاء الصناعي- تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة 2003 ص7.

القروض في العراق

اما المشروعات الصناعية المتوسطة في العراق فلم تشهد اية زيادة بل العكس انخفضت اعدادها من 163 عام 1998 الى 79 مشروع عام 2003 [5] جدول (3) وذلك بسبب فقدان المستثمر الصناعي الكثير من رأس المال خلال عقد التسعينيات نتيجة لتراجع مستوى النشاط الاقتصادي والتضخم وما رافقه من انهيار الطبقة الوسطى (صغار المستثمرين) وتآكل المدخرات ووجود قيد توفير العملة الصعبة التي تساهم في تهيئة مستلزمات الانتاج. كما ان اعادة انتشار وتوسع مشاريع جديدة تطلب توفير مكائن ومعدات صعب تجهيزها بسبب الحصار الاقتصادي ادى كل ذلك الى تدهور المناخ الاستثماري. فظلت المشروعات المتوسطة تتركز بالصناعات الغذائية بشكل كبير لتبلغ أعدادها اكثر من 50% من إجمالي المشروعات تليها الصناعات المعدنية الفلزية[6] .

وتبرز أهمية المشروعات الصناعية المتوسطة في الهيكل الصناعي في إحدى جوانبها كونها تمثل حلقة الوصل بين مخرجات الصناعات الصغيرة كمدخلات لها وتشكل معها نوع من التكامل الرأسي، كذلك لما لها من قدرة أكبر من المشروعات الصغيرة في مجال تنمية الصادرات وفي مجال توفير مدخلات المشروعات الصناعية الكبيرة والصغيرة على حد سواء .

جدول (3)

أعداد المشروعات الصناعية المتوسطة في العراق للمدة 1998- 2003

السنة	عدد المشروعات
1998	163
1999	171
2000	156
2001	142
2002	80
2003	79

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات- مديرية الإحصاء الصناعي - تقرير المنشآت الصناعية المتوسطة لسنة 2003 ص2 .

عموما يمكن تقسيم الصناعات الصغيرة في العراق الى اربعة اصناف هي :

1) صناعات يدوية وتعتمد على الخبرات المحلية المكتسبة كصناعة الجلود والحياكة والمنتجات التراثية.
2) الصناعات الغذائية (الالبان والمربيات والخضراوات وطحن وجرش الحبوب).
3) صناعات ميكانيكية وكيمياوية وتشمل صناعات الادوات والمكائن الزراعية والمعدات الخاصة ببعض الحرف وقطع الغيار فضلا عن صناعة الاحبار والاصباغ .
4) مجالات صناعية ضيقة ومحدودة مثل ورش صناعة الأثاث ومعامل البلاستك الصغيرة ومعامل إنتاج المنظفات والمصنوعات الجلدية.

وقد وجدت هذه الصناعات طريقها الى الانتشار بسبب توفر المواد المنتجة محليا. ورغم ذلك ظل انتاجها محدودا وتركز في صناعات تقليدية نتيجة لعدم وجود الدعم اللازم من قبل الدولة وافتقار معظمها الى التمويل. وبالتالي انحسار دورها في عملية التنمية والتطور .

أما بالنسبة للصناعات المتوسطة فشكلت نسبة (0.004 %)[7] . وهي تبرز إحدى الصفات العامة للقطاع الصناعي في الدول النامية ومنها العراق، وتتمثل بعدم وجود صناعات متوسطة تتسق مع ألصناعات ألصغيرة والكبيرة مما يعبر عن وجود خلل في البنيان الصناعي[8]. ان احدى الاسباب الرئيسة لضعف قطاع الصناعات المتوسطة يعكس ضعف الصناعات الصغيرة ومواجهتها للعديد من المشاكل وعدم القدرة على التوسع والانتقال الى حجم اكبر لعدة أسباب منها ضيق السوق ومشاكل التمويل والمنافسة الخارجية وعدم وجود ارتباط رأسي اوأفقي بين الصناعات .

2. تحديات الصناعات الصغيرة في ظل تحررية السوق واقتصاد الظل منذ عام 2003.

بلغ مجموع الصناعات الصغيرة (17929) مشروع لعام 2003 بعد ان كانت قد وصلت الى 69090 عام 2001 جدول (1). ففي هذه الفترة فقدت العديد من المشاريع مقومات استمرار عملها. اذ كان يؤمل ان يزداد الاهتمام بتجربة تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة بعد ان اثبتت قدرتها في تأمين الحاجات الاساسية للسكان قبل عام 2003 بينما ازدادت نسبة الصناعات ألمتوقفة جزئيا او كليا عن العمل الى 90% ويعزى هذا التوقف الى جملة الظروف والخصائص التي اتسمت بها المصانع الصغيرة وخصوصا :

- **سياسة اغراق السوق بالبضائع دون ضوابط وعدم توفر الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل هذه المصانع .**
- **تعثر التمويل والاقراض وانصراف المصارف عن التعامل معها لعدم توفرالضمانات وحجم المخاطرة .**
- **اخذت تمارس الانشطة الاقتصادية بصورة غير قانونية اذ لا يوجد ترخيص لمزاولة الصناعة ولا تخضع لرقابة الحكومة ولا تدخل مدخلاتها ومخرجاتها في حسابات الدخل ولا يعترف قطاع الاعمال بالتشريعات الصادرة عن الدولة ولا يمسك دفاتر محاسبية. ويستفيد من أغلب الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات وبكل أشكالها مما يعني إضعاف الاقتصاد الرسمي. فوفقا لاحصاءات منظمة العمل الدولية هناك مليون مشروع غير رسمي (غير مسجل) ، يضم اعداد عاملين بحدود 1650000 عامل[9] .**
- **أحداث أضرار صناعية نتيجة العمليات العسكرية والإرهاب...الخ وحصول توقفات (كلية او جزئية) شملت معظم المشروعات الصغيرة .**
- **اخذت تعاني المصانع من تآكل وحداتها ومكائنها بسبب قدمها ومحدودية الصيانة والتحديث التكنولوجي فضلا عن عدم توفر رأس المال التشغيلي اللازم وغياب الدعم المالي والتكنولوجي .**
- **صعوبة معاودة الانتاج تحت ظروف المنافسة التجارية اللا متكافئة بسبب ارتفاع كلف الانتاج وانخفاض مستويات الجودة والانتاجية وعدم القدرة على المنافسة .**
- **تأثرت هذه الصناعات بما يفرض عليها من ضرائب (وخصوصا ما يتعلق بمستلزمات الانتاج الرئيسة وليس السلع التامة الصنع الاجنبية المستوردة) وعدم دعم الحكومة لأسعار المواد الخام .**
- **انخفاض مستوى كفاءة الموارد البشرية ومهاراتهم وعدم استجابة عرض العمل للطلب عليه وانعدام سياسة التحفيز للتطوير والابتكارفي ظل مايعرف اليوم بالريادية .**
- **اخذت تتخلى الصناعات الصغيرة عن الانتاج السلعي تدريجيا لتتخصص في الخدمات الصناعية ويمكن تفسير ذلك بالصعوبات المالية والتكنولوجية وعدم توفر الكوادر التكنيكية والخبرات .**
- **ضعف فاعلية وكفاءة مراكز البحث والتدريب في تاهيل كفاءات اصحاب الاعمال .مع ماصاحب ذلك من عدم وجود جهات علمية متخصصة ومعتمدة تعمل على تقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية والقانونية والمحاسبية والتقنية اوالمساعدة على التسويق .**
- **الافتقار الى خدمات الدعم والتشبيك وربط المشروع مع مؤسسات الدعم التقني والفني او مع المؤسسات البحثية وشبكات الأعمال الدولية والمساعدة على نقل التكنولوجيا .**
- **ألافتقار وصعوبة حصول اصحاب الاعمال على المعلومات عن الشركات الإقليمية والدولية التي تعرض نقل التكنولوجيا وإصدار تراخيص الانتاج وجداول مواعيد المعارض والأسواق الدولية وإحصاءات السوق والبيانات التفصيلية عن الشركات الموجودة والشركات المنافسة في البلدان التي يعمل فيها ومعلومات عن التكنولوجيا والمواد الخام والمعدات والمنتجات وعن مورديها وقوائم باسماء المشترين اوالمستوردين .**
- **انعدام الروابط الامامية والخلفية للمشروعات بمختلف القطاعات الاقتصادية وضعف شبكة علاقاتها مع المؤسسات ذات العلاقة كالمصارف المتخصصة والجامعات واتحاد رجال الاعمال والصناعيين ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز التدريب .**

ويمكن توضيح الضرر الذي اصاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة بفعل سياسة الإغراق من خلال:-

(أولا) انخفاض أعداد المصانع الصغيرة من 69090 منشأه عام 2001 إلى 11620 مصنع عام 2006 وكانت نسبة الانخفاض (90%). وانخفاض أعداد المصانع المتوسطة من 163 مصنع عام 1998 إلى 52 عام 2006 وكانت نسبة الانخفاض 53% الجدول 4 و5. [10]

(ثانيا) زيادة العاطلين عن العمل: فقد انخفض عدد المشتغلين من 142724 عامل في المصانع الصغيرة عام 2001 إلى 46494 عامل عام 2006، وكانت نسبة الانخفاض 25%. اما في المصانع المتوسطة فقد انخفض العدد من 2123 عامل عام 2001 إلى 960 عامل عام 2006 وكانت نسبة الانخفاض 6 % جدول 4 و 5 على التوالي [11] .

بالإضافة الى ما ذكر في أعلاه هناك معوقات تتعلق بالبنى الارتكازية وتتمثل أساسا بالخدمات العامة مثل الطرق والمواصلات وخدمات النقل والاتصالات والهاتف والكهرباء والماء والطاقة بأنواعها .

أن ماورد اعلاه يشير الى ان تجربة المصانع الصغيرة ناشئة ليس من حيث وجودها بل مايتعلق بوجوب وجود اطار مؤسسي وبرنامج عملي متكامل لدعم النشاط الصناعي الخاص .

Table (4)

Number of small industrial (2001 – 2006)

Year	Number of establishments	Number of persons engaged
2001	69090	142724
2002	_____	_____
2003	17929	50207
2004	17599	54338
2005	10088	36379
2006	11620	46494

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية 2007 خلاصة نتائج الاحصاء الصناعي للمنشات الصناعية الصغيرة للسنوات 1997 – 2006 .

Table (5)

Number of medium industrial (2001-2006)

Year	Number of establishments	Number of persons engaged
2001	142	2125
2002	80	1237
2003	79	1407
2004	92	1668
2005	76	1397
2006	52	960

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية 2007 خلاصة نتائج الاحصاء الصناعي للمنشات الصناعية المتوسطة للسنوات 1997 – 2006 .

ويمكن القول ان قوة العمل اصبحت تعاني من مشاكل تتعلق بالنواحي الادارية ونقص الكفاءة وغياب الجهات المؤسسية المسؤلة عن توجيه المستثمرين الصغار، في ضوء غياب الدعم التجاري والفني، الامر الذي دفع بالحتم الى جعل الصناعات غير قادرة على التكيف ومواكبة عملية تحرير وهيمنة قوى السوق مع ما رافق ذلك من الصدمة الفجائية للاقتصاد من خلال انكشاف السوق وتحرير التجارة. فالعراق لم يعمل باتجاه تكييف القوانين المحلية مع القوانين الدولية زلم يضع بعد اية قوانين للمنافسة ومنع الاحتكار واقرار قواعد ناظمة لاقتصاد السوق، ولم يستعد بعد لمواجهة التغييرات الإقليمية والعالمية وتلبية الاحتياجات المتزايدة للمشاريع الصناعية.

ثالثا - تجربة التمويل والاقراض لدعم المشروعات الصغيرة في العراق

1 . مبادرة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

نتيجة التغيرات السياسية والركود الاقتصادي ونقص القدرات والمهارات الفنية وافتقارالتعليم لمتطلبات سوق العمل فضلا عن عدم قدرة القطاع العام والقطاع الخاص على استيعاب أعداد العاطلين. شكلت الحكومة العراقية عام 2006 لجنة عليا للتشغيل والتدريب المهني برئاسة وزير العمل والشؤون الاجتماعية وعضوية عدد من وكلاء الوزارات، إضافةً إلى ممثلين عن منظمات المجتمع المدني واتحاد الصناعات بهدف رسم سياسة تشغيل العاطلين والتنسيق بين مختلف الجهات بغية تدريب الأيدي العاملة في الاختصاصات المطلوبة لتنفيذ المشاريع. الا ان جهود وزارة العمل اعتمدت وبشكل اساسي على تبني برنامج للقروض الصغرى منذ عام 2007 لاستيعاب أكبر شريحة من ألعاطلين لإنشاء مشروعات صغيرة الحجم . فباستثناء محافظات اقليم كردستان خصص مبلغ 15 مليون دولار لكل محافظة (فيما عدا محافظة البصرة 25 مليون دولار). وقد تم الانتهاء من حوالي 50 ألف مشروع في بغداد والمحافظات الأخرى خلال الأشهر الأولى من عام 2007 . فعدد الاشخاص الذين تقدموا بطلبات للحصول على قروض 61 ألفا في بغداد، في حين أن المبلغ المخصص 60 مليون دولار يكفي لعشرة الاف فقط. رغم ان بيانات الوزارة تشير إلى أن أكثر من ستة ملايين عراقي من مجموع السكان يعيشون دون خط الفقر، وأن أبرز أسباب الفقر هو البطالة.

ولتحريك عجلة الصناعة وتفعيل المشاريع الصغيرة اتجهت الحكومة مؤخرا ايضا الى دعم المشاريع سعيا منها لحل ازمة البطالة عن طريق تشغيل فئات بعينها من الخريجين والمهجرين ومتضرري المحال. اذ ان وزارة العمل قد اعلنت عن تخصيص 730 مليون دولار للمشاريع الصغيرة في بادئ الامر لكنها سرعان ما انخفضت الى 50 مليون دولار، قسمت بواقع 30 مليون دولار الى وزارة العمل و20 مليون دولار وضعت تحت تصرف المديرية العامة للتنمية الصناعية للمشاريع المسجلة لديها في بغداد.

حتى نهاية عام 2007 انجزت الوزارة 6375 مشروع صغير وبتكلفة اجمالية مقدارها 30 مليون دولار في بغداد، شملت مشاريع صناعية وتجارية وزراعية وخدمات .

يمكن القول ان وزارة العمل وفرت 250270 فرصة عمل في بغداد والمحافظات للمدة من عام 2003 ولغاية 31 تشرين الأول عام 2009 بحسب مصادرها. والوزارة في صدد تقييم مشروع القروض والتي تشير الإحصاءات الاولية إلى أنه أسهم في توفير مائةٍ وخمسة وعشرين ألف فرصة عمل في بغداد[12].

2 . مبادرة اتحاد الصناعات العراقي

في عام 2007 تم اقرار قروض للقطاع الصناعي الخاص من قبل اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء وقد شكلت لجنة في وزارة الصناعة لدراسة الامور الواجب توفرها في المشاريع الصناعية وكانت القروض تشمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة المسجلة في اتحاد الصناعات ومديرية التنمية الصناعية .

في الفترة الاولى كان هناك 25 مليون دولار لاعطائها الى 1636 مشروعاً صناعياً اما في المرحلة الثانية فقد تم تخصيص مبلغ 405 مليون دولار لكل المحافظات، لم يصرف منها سوى 90 مليون دولار اي 23 بالمئة من قيمة القروض، في حين ان المشاريع المؤهلة للحصول على هذه القروض تزيد على 20 الف مشروع. ولم يتسلم استمارات القروض اكثر من سبعة الاف مشروع ولم يقدم الاستمارة الى اللجنة للحصول على القرض سوى 5500 مشروع، في حين وافقت اللجنة على 4100 مشروع ولكن ما استلم من هذه القروض هو 3050 وتتراوح القروض بين 12 الف دولار و24 الف دولار تعطى حسب نوع وحجم المشروع[13].

3 . تجربة المصارف العراقية في التمويل والاقراض

بالرغم من الوضع الأمني المتدهور وضعف البنى التحتية إلا أن مشاريع صناعية عديدة تحاول خوض العمل والإنتاج ودخول معترك السوق بالاعتماد على قروض بفوائد محددة تمنحها المصارف. ولأجل التغلب على مشكلة الكفالات التي تطلبها هذه المصارف ظهرت شركات خاصة تقوم بكفالة المشروع المقترض وضمان مبلغ التمويل المقترض، ومن بينها (الشركة العراقية للكفالات المصرفية) والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

1) مبادرة الشركة العراقية للكفالات المصرفية

اسست الشركة العراقية للكفالات المصرفية" في آذار/ مارس 2006 بمساعدة البنك المركزي العراقي ومشروعيْ ازدهار وتجارة التابعين للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وهي شركة مملوكة من قبل 11 مصرفا خاصا حظيت بمساهمة مشروع ازدهار بتقديم نصف مليون دولار بهدف تنمية القطاع الخاص وايجاد فرص عمل في العراق الممول من الحكومة العراقية والوكالة الاميركية للانماء الدولي. وجدير بالذكر أنّ مشروع تجارة الذي حلّ مكان ازدهار يمدّ الشركات العراقية بالدعم الفني والمالي.

ويتحدد هدف الشركة اساسا بدعم عملية الاقراض المصرفي (التجاري) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الضمان لجزء مهم من القرض وتعزيز الفرص امام المشاريع للوصول إلى مصادر التمويل الائتماني الرسمية بمشاركة المصارف العراقية الخاصة .

اما خدمات نظام القروض المضمونة فالحد الاقصى لنسبة الضمان تصل 75% من قيمة القرض المعتمد من المصرف المشارك. تضمن الشركة نسبة تصل الى 75% من قروض تتراوح قيمها ما بين 5000 و 50000 دولار أوما يعادلها بالعملة العراقية . وتبلغ مدة القرض خمس سنوات كحد أقصى وسنة بالحد الأدنى، ويكون نظام السداد بما يتفق مع التدفقات النقدية للمشروع. كما أن الشركة تفرض رسوم ضمان قدرها 2% سنوياً على الجزء المضمون من القرض تحتسب سنوياً على اساس الرصيد المتناقص .

وقد تم تعريف القروض التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النحو التالي[14]:

- ألمشاريع الناجحة التي يزيد عمرها عن سنتين
- القروض المؤهلة هي القروض الخاصة بإكتساب رأس المال العامل و الأصول الثابتة.
- تتم عملية التسديد لكل أنواع القروض بصورة شهرية.
- يتعامل المقترض بشكل مباشر مع المصارف المشاركة.
- يجب أن تحمل القروض سعر الفائدة السائد في السوق كما هو محدد من قبل الشركة.
- يجب أن يكون المشروع مسجلاً في العراق لدى الجهة الرسمية ذات العلاقة.

ان تأسيس شركة الكفالات لسنة 2006 منحت 1400 قرض بقيمة اجمالية قدرها (26) مليار دينار ولكافة المحافظات. كما قدمت الشركة حوالي 60 قرضا للمشروعات ألصغيرة والمتوسطة خلال الشهور الثلاثة الاولى من عام 2007 شملت مجالات وانشطة مختلفة .

ويتركز نشاط الشركة ايضا في التأكيد على بناء القدرات وزيادة حجم ضمانات القروض- إدارة المخاطر وزيادة عدد المصارف المساهمة- تركيز برامج التدريب والتوجيه ودعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن دعم الإقراض المصرفي التجاري للشركات الصغيرة والمتوسطة. فمن خلال ضمانات القروض يمكن تعزيز فرص الحصول على القروض وتعزيز عملية خلق الوظائف .

اما عن تحليل القروض المضمونة قطاعيا ICBG وفقا لعام 2009 [15].

الزراعة 2 ٪ ، البناء 16 ٪ ، تصنيع 31 ٪ ، الخدمات 28 ٪ ، السياحة 3 ٪ ، التجارة 20 ٪ .
بحيث بلغ عدد الضمانات 145 موزعة كالاتي:
ألتصنيع 33، التشييد 6، الزراعة 4، السياحة والضيافة 3، خدمات صناعية 76، أنشطة التداول 23.
وشملت الشركة العراقية 1075 قرضا من القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والتي بلغت قيمتها 16.5 مليون دولار خلال السنوات الثلاث الماضية.

2) مبادرة الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

في اطار المبادرات المحلية لدعم تمويل المشاريع الصغيرة انبثقت الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي حصلت على اجازة اولية لممارسة المهنة من البنك المركزي العراقي وتم تأسيسها بدعم مالي من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية وان مشروع تجارة هو المشاورالفني للشركة . وتعنى الشركة بتوفير السيولة المالية للمشاريع الصغيرة. والحصول على القروض من المصارف الخاصة، اضافة الى دعم استخدام الممارسات الحديثة للائتمان والمعايير المصرفية الدولية في منح القروض لدعم وتطوير القطاع الخاص وتعزيز المبادرات الفردية .
اما الجهات المانحة فهي مصرف بغداد، مصرف اشور الدولي، مصرف البصرة الدولي للأستثمار، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار المصرف الاهلي العراقي، مصرف الشمال، مصرف سومر التجاري .
ان المصارف المساهمة قامت بتخصيص 34 فرعاً موزعة في 13 محافظة من اجل البدء ببرنامج الاقراض الخاص بالشركة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي شملت[16]:

- ألمشاريع الناجحة التي يزيد عمرها عن سنتين والمسجلة في القطاع الرسمي والتي توفر فرص العمل
- المشاريع التجارية والانتاجية (الصناعات والمشاريع الزراعية وورش العمل) وتلك التي تخدم القطاع الانتاجي مثل تجهيز المواد وإنتاج المواد الوسيطة والنقل والتخزين ...إلخ .
- المشاريع التي تتبع تعليمات مسك وتنظيم السجلات المحاسبية. والتي تتوفر لها سيولة نقدية وضمانات ثانوية لسداد التزاماتها .

باشرت الشركة اعمالها في شهر حزيران 2009 بعد حصولها على منحة قدرها ستة ملايين دولار كرأسمال اساسي مقدم الى تسعة مصارف عراقية خاصة مساهمة، والتي قامت بتوقيع اتفاقية عمل مع الشركة للمباشرة باقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفق نسبة فائدة منخفضة ومحددة ضمن الاتفاق لا تزيد عن 10% سنوياً. وهذه النسبة تقل بحدود 30% عن اسعار الفائدة السائدة في السوق المصرفية. ويتم تحديد سعر الفائدة بشكل دقيق بالاعتماد على حجم القرض وسعر الفائدة السائد لدى البنك المركزي العراقي وتستوفي الشركة رسوم ادارية تعادل 4% من قيمة التخصيصات المدفوعة لكل مصرف والمتبقي من هامش النسبة البالغ 6% يعود الى المصرف. وفي حال طلب المصرف ضمان القرض لدى الشركة العراقية للكفالات المصرفية فيتم اضافة رسم وقدره 2% الى الجزء المضمون من القرض والبالغ 75% وبذلك يزيد اجمالي الكلفة بنسبة 1.5% من مبلغ القرض .

وتتراوح قيمة القرض للمشاريع بين 6 الى 300 مليون دينار بفائدة تقل بنسبة 65% عما متاح في السوق ويكون هامش ربح القرض ثابت ضمن اطار التسعير بما يتوافق مع تغيرات الفائدة الخاصة بالبنك المركزي. كما يمكن مشاركة المصارف في تمويل القروض اذا كانت قيمة القرض أكثر من 30 مليون دينار يكون الحد الادنى لنسبة المشاركة 25% من مبلغ القرض، أما اذا كانت قيمة القرض أكثر من 70 مليون دينار حينها يساهم المصرف بحد ادنى 40% من مبلغ القرض.

لقد استطاعت المصارف المساهمة تمويل عدد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة حال استلامها الدفعة الاولى من التخصيصات البالغة 3 ملايين دولار حيث اصبح حجم المبالغ المقرضة بحدود 2.4 مليار دينار عراقي، وعند نهاية عام 2009 استلمت الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الدفعة الثانية من المنحة والبالغة 3 ملايين دولار من اصل 6 ملايين دولار وهو مبلغ المنحة الكلي المقدم الى الشركة بهدف تخصيصه الى المصارف العراقية الخاصة. وقد حصل كل مصرف مساهم على مبلغ التخصيص المحدد له بناء على سياسة التقييم التي اقرت من قبل الشركة ومدى كفاءة كل مصرف في تطبيق تلك المعايير.

وقد بلغ العدد الإجمالي للقروض الممنوحة 440 والتي وفرت قرابة 539 وظيفة جديدة لسوق العمل حتى 28 / 2 /2010 فليس هناك شروط محددة بشأن تحديد نوعية المشاريع للاقتراض، فمهمة الشركة الرئيسية دعم المشاريع الصغيرة القادرة على خلق وايجاد فرص عمل[17] .

ويمكن القول أنه ليس هناك تعثر في تسديد القروض، وذلك لأن الشركة مسؤولة عن ضمان سداد القروض في حالة التلكؤ. وتسعى الشركة باستمرار لاجتذاب التمويل والمنح، والمخصصة لبرامج خاصة لتنمية القطاعات الاقتصادية لتشمل جميع أنحاء العراق وجميع الفئات الاجتماعية غير القادرة على العمل. فضلا عن التخطيط لعقد مؤتمرات مع المؤسسات الدولية وإعداد برامج تدريبية للبنوك ورجال ألأعمال. وعقد اجتماعات مع الحكومة لتطوير القوانين، بالإضافة إلى تحسين نظم ألشركة.

رابعا - فاعلية كفاءة مبادرات الدعم وتقييم تجربة القروض الصغرى والتمويل .

بعد أن استعرضنا معظم المحاولات والجهود التي بذلتها الدولة والمصارف واتحاد الصناعات العراقية، والتي تم فيها التركيز على برامج التمويل والاقراض كأساس لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نستطيع أن نحلل ونقييم فاعلية كفاءة تلك الجهود، والجوانب السلبية التي رافقتها، والبدائل والحلول الممكنة لها.

1) البرامج الحكومية

من خلال واقع ماتعانيه المشروعات الصغيرة من مشكلات وتزايد اعداد البطالة ومن خلال تحليل الستراتيجيات التي اتبعتها الحكومة والسياسات التي اتخذتها خصوصا مايتعلق بالدعم والتمويل يمكن تحليل وتقويم تلك الجهود للوقوف على مدى كفاءتها وذلك ما نراه من خلال :

أ . تحيز سياسة الدعم الحكومي للمشاريع الكبيرة وذلك بتقديم امتيازات ومزايا مختلفة. فموازنة الدولة تتحمل المخاطر المالية وعبء تكاليف الرواتب والاجور والخدمات والتيسيرات الأخرى والنفقات الجارية والتشغيلية فضلا عن سعر صرف تنافسي. وما يكتنف ذلك من انخفاض في الانتاج والانتاجية لمشاريع القطاع العام وفساد اداري ومالي وهدر وسوء استغلال للموارد. في حين لايحصل النشاط الخاص على وضع او سياسات لدعم المزايا التنافسية .

ب. خدمات الدعم . اذ تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مشاكل الوصول إلى المدخلات والائتمان وأسواق التكنولوجيا. والواقع ان مقدمي خدمات الدعم (الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية) يجدون التعامل مع عدد قليل من العملاء أيسر وأرخص من التعامل مع أعداد كبيرة من المشاريع الصغيرة

ج . الوضع غير المتكافئ للمشروعات الصغيرة مع الوحدات الصناعية للقطاع العام اذ تخضع الثانية لمعاملة تفضيلية في مجال الحصول على الخامات والتشغيل والإحلال والتجديد والتسويق والائتمان. فبدلا من ان تصبح المشروعات الكبيرة مغذية للمشروعات الصغيرة ومتكاملة معها فهي منافسة قوية لها .

د . الخدمات التدريبية. يجد معظم موردي الدورات التدريبية صعوبة في الوصول الى أصحاب المشاريع الصغيرة، مع العلم ان برامج هؤلاء الموردين موجهة الى (الشركات الحكومية) اساسا بالرغم من انهم يروجون على انها موجهة لاصحاب ألمشاريع الصغيرة الخاصة. وفي معظم الأحوال لا يدرك أصحاب المشاريع وجود دورات وبرامج تدريبية أو مؤسسات تقدم خدمات الدعم فهناك مشكلة في تريج البرامج التدريبية. وغالبا ما يتم أعداد برامج التدريب دون بذل محاولة جادة للتعرف على المشاكل التي تواجه أصحاب المشاريع الخاصة أو التي تلبي احتياجاتهم الفعلية. وفي كثير من الحالات يتم التدريب بنفس الطريقة التي يقدم بها التعليم (التجاري والصناعي) الى طلبة الجامعات، أو مشابها للتدريب الذي يحصل عليه أصحاب الشركات الكبيرة .

هـ . ما تزال خدمات التسويق ضمن برامج الدعم محدودة وقاصرة عن مساعدة المشاريع الصغيرة في عرض منتجاتها في الأسواق والمعارض الاقليمية والدولية. اذ تجد معظم المشاريع ان التسويق هو مشكلتها الرئيسية ومن اللافت للنظر اننا لم نلمس على ارض الواقع اي تفاعل او تجارب من قبل وزارة التجارة وهي الجهة التي نراها اكثر مساسا مع حركة استيراد البضائع فهي لم تقترح مثلا قانونا او تصدر تعليمات لوضع ضوابط لتنظيم حركة استيراد المصنوعات ومنع ظاهرة الاغراق .

ويمكن القول أن الزيادة في رواتب موظفي القطاع العام قد اضر بالنشاط الخاص باتجاهين:
ألأول: تفضيل العمل والتعيين لدى الدولة نتيجة امتياز الرواتب والمكاسب المادية الاخرى .
الثاني: ارتفاع تكلفة الانتاج بسبب زيادة المستوى العام للأسعار وأرتفاع تكاليف اجورالعاملين وعدم القدرة على المنافسة.

ز. ان ما تدعيه الوزارات العراقية من اقتصاد السوق وبرامج الاصلاح الاقتصادي لم يشهده المواطن العراقي ولا حتى قطاع الاعمال الخاص في العراق طيلة المدة الماضية، بدليل ارتفاع مستويات البطالة والفقر والفساد المالي والاداري، وتقوقع الاقتصاد وجموده وتخصصه بمجالات عمل هامشية محددة سواء في التبادلات الدولية او تفعيل الاتفاقيات التجارية الثنائية او المتعددة الاطراف. اذ نجد عدم اتخاذ اية قرارات اقتصادية لتحسين اوضاع القطاع الخاص او حتى القطاع العام في العراق برغم المبالغ التي انفقت والندوات والمؤتمرات التي اقيمت .

ح . على الرغم من الجهود والمبالغ التي أنفقت على برامج القروض والتدريب من قبل الوزارات وخصوصا وزارة العمل والشباب والتنمية الصناعية، ولكن لم نجد مايشير الى وجود ثمة تعاون او سياسات متكاملة أو خطة واضحة وموحدة لمواجهة مشاكل المشروعات كاساس لحل مشكلة البطالة، ولم يتم تفعيل جهود اللجان المشكلة من قبل وزارة العمل لدعم المشاريع الصغيرة . كما أن الوزارة ركزت جهودها على منح القروض الصغيرة من دون أن يرافقه برنامج متكامل حتى لمتابعة اثر القروض. فوزارة العمل ليس لديها فلسفة اورؤيا شأنها شأن باقي الوزارات العراقية بالموضوعات الاقتصادية وكأن المشكلة تتعلق بالتمويل فقط، في حين ان المسألة اعمق بكثير من ذلك تتعلق بما يحيط بالمشروع الصغير في ظل الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي وتدهور البيئة الاقتصادية ووجوب تبني استراتيجية صناعية على مستوى الاقتصاد والصناعة تاخذ لوضع حلول متوازنة لمشاكل المشروعات .
وما يؤيد ذلك تقديرات وزارة العمل في عام 2010 ان عدد العاطلين بلغ 1500000 عاطل عن العمل .

2) الاتحادات والنقابات المهنية والغرف التجارية.....

بخصوص الاتحادات والنقابات المهنية والغرف التجارية ما تزال قاصرة عن اداء دورها وعاجزة عن تقديم الخدمات لأعضائها لتيسير متطلبات الدعم والحماية والتمويل. وخصوصا التنسيق بين رجال الأعمال ووزارات (التجارة والصناعة والزراعة والعمل) لتيسير متطلبات الدعم والتمويل للنشاط الخاص. او القيام بدور جماعات الضغط بغرض ضمان حقوق الأعضاء، فضلا عن تقديم الخدمات القانونية المتنوعة للأعضاء كتيسير تسجيل الشركات، وتنظيم العقود القانونية والاتفاقيات وبروتوكولات التعاون التي تعقد مع الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية، ولم تحظى هذه المنظمات من دور في تنظيم قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 لتعزيز دور المشروعات الصغيرة في العراق، أوتنظيم اتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الغرفة والمنظمات الدولية والمؤسسات والجمعيات والمراكز والتجمعات الغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مختلف الميادين. بالإضافة إلى ذلك نجد عدم وجود شراكة حقيقية وتفاهم متبادل بين الدولة وهذه المنظمات في محاولة لإيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها المنشآت الصغيرة .

يمكن القول ان اتحاد الصناعات العراقي على وجه الخصوص ماتزال خطواته بطيئة ومتعثرة وتعاني من صعوبات حول البحث عن آليات مناسبة لدعم المصانع الصغيرة من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية كونها المعنية اساسا بقطاع الاعمال الصناعي الخاص. فوفقا لاتحاد الصناعات العراقي ان أكثر من (38 ألف) مشروع صناعي مسجل في الاتحاد 95 ٪ [18] منها متوقف عن العمل مما دفع الى تسريح أعداد كبيرة من العاملين

3) الاقراض والتمويل

ان برامج الضمان المصرفي ومن خلال تحليل طبيعة ودور المؤسسات والآليات والبرامج التي تستخدمها للوصول الى مصادر التمويل الرسمي عن طريق خلق بيئة التمكين والمساعدة في التخفيف من التحيز ضد المشاريع الصغيرة، تعد خطوة اساسية لدعم المشروعات وحل مشكلة التمويل. الا ان نجاح ذلك يبقى مرهونا على ضرورة ايجاد حل لما يواجه تلك المشاريع (المقترضة) من عقبات وتحديات. فهذه المشروعات تدار من خلال المالك وهو المدير والذي قد لا تتوافر لديه الخبرة الفنية والإدارية التي تلعب دوراً في نجاح المشروع، في الوقت الذي يمارس فيه جميع ما يتصل بنشاط المنشأة من مشتريات ومبيعات وإدارة عاملين والإشراف على مراحل الإنتاج .

والسؤال المطروح هل لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة القدرة على الجمع بين الخبرة العملية والمهارات الإدارية التي تمكنهم من الحصول على التمويل .

من خلال الواقع والاستبيان الذي اجريناه تم طرح مجموعة من الاسئلة الى بعض أصحاب المشروعات الصغيرة بهدف قياس كفاءتهم الإدارية على النحو التالي[19]:

- هل تم إعداد دراسة اقتصادية للمشروع قبل الإنشاء ؟
- هل لدى المشروع سجلات محاسبية بالمعاملات مع العملاء وموقف الصندوق والحسابات المصرفية؟
- كيف تفهم السوق ؟
- هل هناك جهات مؤسسية رسمية او غير رسمية تساعدك وتوجهك لحل المشاكل التي تتعرض لها ؟
- هل قام المشروع بإعداد موازنة تقديرية يمكن أن يتنبأ المشروع من خلالها بالاحتياجات من الخامات وحجم المبيعات والتدفقات النقدية ونسب الربحية والاحتياجات المالية مستقبلاً ؟

في الحقيقة ان معظم الاجابات كانت سلبية وتبين أن القاسم المشترك لكل من وجهت اليهم الاسئلة بعدهم التام عن وجود خطة أورؤية مستقبلية ومن هنا يأتي الإخفاق والفشل الذي يصيب قطاع الاعمال الخاص عادة ويصل بالمشروعات إلى مرحلة التعثر .

وربما يعزي البعض ذلك إلى عدم توافر المعلومات اللازمة حول كيفية إعداد دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع وآخرون يؤكدون أن صغر حجم المشروعات لا يبرر إعداد خطة لها. في حين أننا نجد أن اهم أسباب ذلك يرجع إلى أن الأجهزة الحكومية وبرامج التمويل والاقراض في العادة لا تطالب أصحاب العمل اعداد دراسات جدوى تفصيلية وفق الاساليب العلمية او انها لاتمتلك الرؤيا العلمية لتحليل تلك الدراسات فضلا عن انتشار الامية والجهل التام بماهية دراسات الجدوى وضعف وعدم معرفة ضباط الائتمان المصرفي باهمية وجدوى تلك الدراسات وما تحمله من مضامين فضلا عن قصور مناهج التدريب وعدم عده وسيلة لزيادة الانتاج والانتاجية.

ولا شك أن ذلك القصور يعكس ضعف وعي أصحاب المشروعات لدور التخطيط المستقبلي في نجاح مشروعاتهم في الأجلين المتوسط والبعيد. ولا يقتصر ذلك على حجم الإنتاج وطبيعة المنتج بل أن الوقوف على المركز المالي للمشروع المقام يستوجب أن يتوافر له بيانات محاسبية موثوق فيها، نظراً لما تمثله من أهمية لدى أصحاب المشروع فيما يتعلق بالالتزامات من قبل الغير وحقوق المشروع وهو ما يعبر عنه (الفرق بين الأصول والخصوم) ثم حجم الأرباح المتوقع خصمها والتي تمثل الفرق بين إجمالي الإيرادات مخصوماً منها التكاليف. ثم ما هي خطة المشروع في التصرف في الأرباح والمقصود بهذا ما هو الجزء المخصص للإهلاك (الضرائب المستحقة وغيرها من الرسوم) ... إلخ .

فعلى الرغم من أهمية عد البيانات المحاسبية واحدا من المعايير للحصول على التمويل ، فقد ثبت أن نسبة كبيرة من أصحاب الأعمال الصغيرة لا تحتفظ بسجلات تبين حجم المشتريات والمبيعات وموقف النقدية بالصندوق . ومنهم أيضاً من لا يعدون أي موازنات تقديرية بل ولا يعلمون عنها شيئاً لذا فالمؤسسات التمويلية يصعب عليها استخدام الأساليب العلمية في تقييم المشروعات .

ولا شك أن السبب الرئيسي في غياب البيانات المحاسبية افتقار أصحاب المشروعات للوعي بأهمية البيانات، من المظاهر الأخرى التي تشوب أداء المشروعات الصغيرة عادة انعدام أو ضعف المهارات الإدارية لدى غالبية أصحابها ويرتبط بالمستوى التعليمي والخبرات العملية فالبعض أقام مشروعاتهم على ضوء بعض الخبرات دون وعي كامل بالعديد من الاشتراطات التي يتعين أن يتصف بها صاحب المشروع من مهارات إدارية . خصوصا وان نشاط المشاريع الصغيرة اخذ يتسع في اقتصاد الظل لجذب مشاريع بسيطة وهامشية لتشمل الميكانيك والكهرباء والخدمات اللازمة لتصنيع الآلات وقطع الغيار ومواد التجميل والعطور والبلاستيك وتصنيع الغذاء والسباكة والحدادة، بالنسبة للمناطق التي تم الاستيلاء عليها من المحلات الحرفية، والتركيبات الكهربائية، وأماكن وأنشطة الخدمات المحلية والتصليح والصيانة، وهذه الأنواع من الأنشطة ليس لديها ترخيص رسمي بمزاولة المهنة ولا تخضع لقوانين العمل.

كما ان خصائص المشاريع الصغيرة أصبحت سمة مميزة كعقبة وتحديا لصغار المستثمرين مما يفسر صعوبة الحصول على التمويل اللازم من المصارف بسبب:

- ❖ عدم القدرة على تقديم الضمانات والبيانات المالية التي تشترطها الجهات المقرضة.
- ❖ الشروط العسيرة التي تفرضها المصارف خاصة أسعار الفائدة وضمان توفر الملاءة المالية وليس الاقتصادية من جانب المقترض اوما يتضمنه المشروع من أفكار .
- ❖ أعتماد مدة عامين لاشتغال المشروع ونجاحه شرط للاستفادة من القرض.
- ❖ قلة البنوك المتخصصة الخاصة بتمويل وأقراض المشاريع الصغيرة لاسباب أهمها صغر حجم القروض الممنوحة مقارنة بارتفاع تكاليف إدارة هذه القروض ومتابعتها من خلال المصارف .
- ❖ اعتماد المصارف الملاءة المالية وليس الاقتصادية لاصحاب العمل .
- ❖ محدودية المعرفة المصرفية لغالبية اصحاب العمل .

ولكن هل من المفيد أن تقف الأمور عند هذا الحد والذي لم تنجح إلا نسبة قليلة من أصحاب المشروعات في الحصول على التمويل بسبب تلك الاشتراطات والضمانات. وهل لدى أصحاب المؤسسات التمويلية القدرة الكافية على منح أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة القروض اللازمة لتمويل مرحلة التشغيل والانطلاق وتحديثها بالقدر الذي يمكن لها من الوجود الفعال والمساهمة في توفير فرص عمل؟

إن الرد على هذا السؤال يبرز أهمية وجود برامج خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بل يجب الا تقتصر هذه البرامج على تقديم التمويل، ولكن من الضروري توفر عناصر أخرى على نفس الدرجة من الأهمية. فالدعم لا يعني منح القروض فحسب، ولكن هناك سياسات يتعين على الدولة اتخاذها . فلا شك أن التمويل وحده مهما بلغت أهميته غير كاف لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فلا نجاح بدون رفع الكفاءة الإدارية. ذلك أن سبب قلة انتشار المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الوطن العربي مثلا هو ندرة أفكار مشروعات جديدة. حيث بيّنت النتائج أنّ 35% من معوّقات استحداث مشروعات تتمثّل في الافتقاد لفكرة بعث المشروع، ثم يأتي المعوّق المالي في المركز الثاني 29%. وهذا يؤكد بأنّ فكرة التجديد والابتكار هي المحرك الرئيس لدفع عجلة النمو الصناعي واستحداث المشاريع [20] .

تحدي نفاذ المشروعات الصغيرة الى التمويل المصرفي

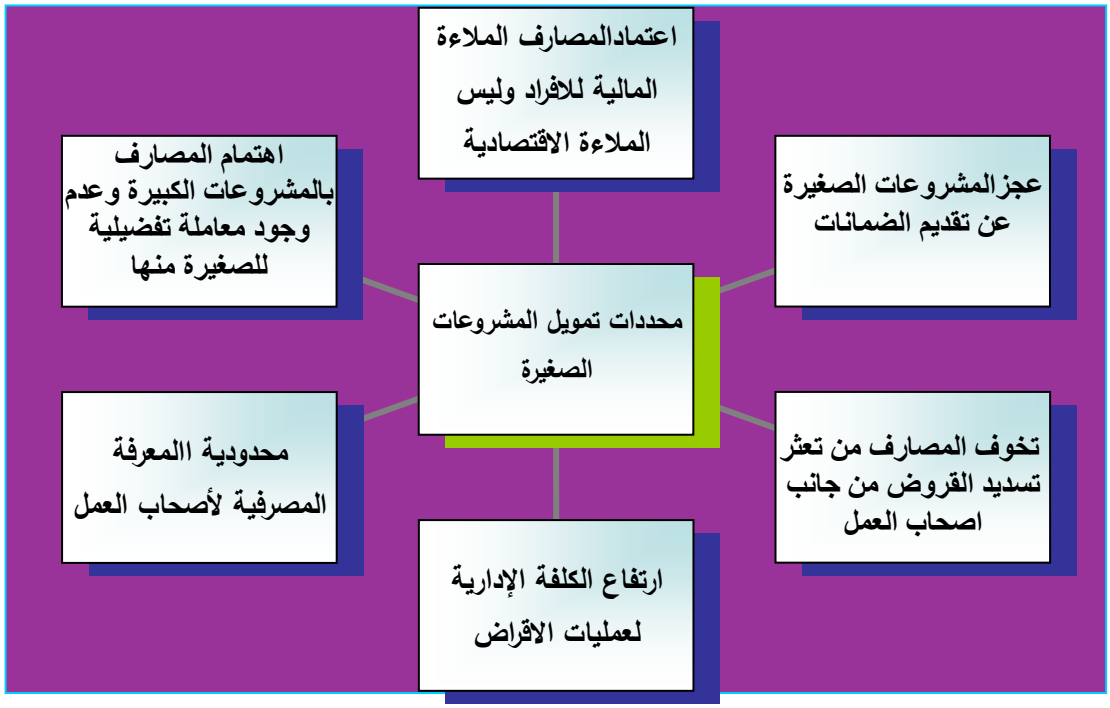

4) دور منظمات المجتمع المدني .

اما فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية فهي تعاني من نقص الموظفين المؤهلين والبيروقراطية المعيقة لاعمالها بالاضافة الى المشاكل التالية :

1 . نقص المعرفة بخصائص واحتياجات مختلف الجماعات المستهدفة وقلة الخبرة بتحديد ماهية احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2 . الارتباك في تطبيق معايير انتقاء أولئك الذين يتقدمون بطلبات لتنظيم دورات تدريبية.

3 . نقاط الضعف في آليات المتابعة لتوفير خدمات الدعم والتمويل والقروض والمنح..

4 . قلة المعرفة والخبرة بقياس تأثير التدريب وغيره من الخدمات أو في رصد النتائج وتقييمها.

5 . نقص الخبرة في إدارة مركز تقديم المشورة للأعمال .

6 . تشغيل معظم مؤسسات خدمات تنمية الأعمال التجارية محدودة جدا ولا يذهب في معظم الحالات سوى بضع مئات من المستفيدين ومناطق محددة من المدن والمناطق الريفية.

7 . عدم الوجود النسبي لموظفين مؤهلين وآليات لتحديد طبيعة عمل هؤلاء الموظفين أوتعيينهم.

8 . غياب المعلومات والمطبوعات وقواعد البيانات ذي الصلة بالمشاريع متناهية الصغر .

9 . فشل فريق معظم المنظمات غير الحكومية ، في إعادة تأهيل العاطلين عن العمل، وذلك بسبب انها :

- **تنأى بنفسها عن هدفها الاساسي بتقديم خدمات الدعم وتركيز الاهتمام في الحصول على الأرباح.**
- **حالات الفساد الاداري والمالي والذي يتضح من خلال عدم خضوع سجلاتها لديوان الرقابة المالية.**
- **ليس لديها ثقافة اقتصاد السوق والقواعد التي ينبغي أن يبنى عليها ومايحيط ببيئة الاقتصاد الدولي**
- **ليس لديها فلسفة ومناهج تدريبية لتدريب اصحاب العمل مستند الى دعم فني من منظمات مهنية دولية.**
- **ليس لديها قاعدة بيانات مناسبة لطرح أفكار استثمارية لتطوير المشاريع.**
- **لا تملك الشفافية في عملها وغير علمية ، ولاتمتلك التخصصات والامكانيات اللازمة للعمل.**

10. لا تأخذ بعين الاعتبار تنوع اصحاب العمل من حيث (رجال- نساء- أرامل– مطلقات) فضلا عن اختلاف مستوياتهم التعليمية .

11 . عدم وجود دورات متخصصة (مهنية- تقنية- تجارية) .

12 . ان حجم تشغيل معظم منظمات خدمة تنمية الأعمال محدود جداً ولا يصل في معظم الأحيان إلا لبضع مئات من المستفيدين، في حين يبدأ آلاف من اصحاب المشاريع الحرة أعمالهم أو تشغيلها دون دعم مطلقاً

13. عدم الاستئناس باراء (المجموعة المستهدفة) في إعداد وصياغة البرامج التدريبية، أوإجراء استعراض وتقويم لبرامج التدريب المعتمدة لاعطاء المرونة والاستجابة اللازمة لها وفق ألتغيرات في نظم التدريب العالمية .

وقد ثبت ان البرامج التي تقدم دعماً غير مالي خالص دون ائتمان أكثر فاعلية من حيث التكلفة. وعندما تمزج برامج الائتمان بوسائل الدعم غير المالي يتزايد العملاء بالخدمات المالية ويتجاهلون المكون غير المالي للبرامج. كما ان التخصص في تقديم الدعم غير المالي مهم جدا حيث ان معظم مؤسسات الدعم تمزج العديد من الوسائل والخدمات معاً بطريقة مخصصة وغير منظمة.

تاسيسا لما تقدم لا توجد اية جهة اخرى داعمة للمشاريع الصناعية سوى اتحاد الصناعات العراقي ومديرية التنمية الصناعية في وزارة الصناعة والمعادن، باستثناء بعض الجهات الاميركية في بعض المحافظات قامت بدعم بعض المشاريع الحرفية بمبالغ معينة تتراوح بين 2000- 3000 دولار او تقديم بعض الخدمات وهذا لا يرتقي الى مستوى الدعم الحقيقي للقطاع الصناعي الخاص . فمنذ عام 2003 وحتى الان وخاصة بعد ان قدم العراق طلب الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وقبوله بشكل مراقب، كان يتوجب ان يتم أعداد وبلورة منظومة تشريعية متكاملة ومجموعة قوانين او اعادة صياغة القوانين المعيقة ولكن لم يحدث ذلك مثل قانون حماية المنتج ، قانون منع الاحتكار، قانون التنمية الصناعية، والانتاج الصناعي، قانون العمل، قانون الضمان الاجتماعي، قانون التعرفة الكمركية، ولم يصدر قانون واحد في العراق يقدم خدمات للقطاع الصناعي الخاص.

حيث التدفق العشوائي للسلع والبضائع والتي تتوفر مثيلاتها في الصناعات الوطنية. فالقطاع الخاص لم يتلق اي دعم عملي حقيقي رغم توقيع العراق على وثيقة العهد الدولي واول بند في هذه الوثيقة هو دعم القطاع الخاص. فضلا عن عدم وجود دعم فني، والنقص الكبير في الطاقة الكهربائية والمحروقات.

أما السياسة الضريبية المعتمدة من قبل الحكومة تجاه القطاع الخاص؟

فمن اهم المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي الخاص هو مسألة الضريبة وايقاف العمل بقانون التعرفة الكمركية رقم 77 لسنة 1955 بموجب قرار الحاكم المدني رقم 54 لسنة 2004 وقد نص القرار اعادة العمل بالتعرفة الكمركية بعد تشكيل الحكومة العراقية وحتى الان لم يتم اعادة العمل بهذا القانون.

هذا التعليق ادى الى خسارة العراق مليارات الدولارات من ميزانية الدولة بفرض الرسوم الكمركية القانونية او بفرض الضريبة على البضائع المستوردة مما ادى الى استباحة السوق العراقي بالبضائع الروتينية وتوقف القطاع الصناعي الخاص. فقد بلغت مجموعة استيرادات العراق سنة 2007 فقط 24 مليار دولار لم يتم اخذ تعريفة كمركية عليها في حين بلغت الصادرات مليار ونصف دولار .

خامسا- حاضنات الأعمال الصناعية وستراتيجية دعم الصناعات الصغيرة

إن اعتماد استراتيجية صناعية تستند الى الحماية التجارية للمشاريع ومكافحة الإغراق وتقديم الدعم بمختلف أنواعه وفقا لبرنامج متكامل تشترك في صياغته جميع الجهات المعنية واتخاذ القرار الاقتصادي المناسب يعد مدخلا اساسيا لدعم وإيجاد الحلول للصعوبات التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة.

وكذلك الحاجة إلى إيجاد آليات لبناء الأفكار الإبداعية للعاطلين من خلال مساعدتهم على توفير البيئة الاستثمارية والفرص الاستثمارية الناجحة لإنشاء وبناء المشاريع وتيسير سبل ومنافذ الحصول على الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشاريع، وتقديم العون والمشورة والمساعدة التقنية. فالهدف اذا صياغة ستراتيجية صناعية لتدعيم المزايا التنافسية للمشروعات الصغيرة لتجاوز المعوقات التي تعاني منها من النواحي الادارية في ظل غياب التنظيمات المسؤولة عن توجيه المستثمرين سواء من حيث الدعم التجاري أوالفني أوالمالي وعدم وجود الاطار المؤسسي القانوني والبيئة التشريعية الحاضنة للاعمال الصغيرة. فلم تعد القروض الصغرى اوالتمويل هي اساس المشكلة بقدر مايتعلق الامر بنقص الكفاءة والمهارات لاصحاب العمل المشمولين ببرامج الاقراض سواء من قبل الوزارات او مؤسسات المجتمع المدني او المصارف المتخصصة او الجهات الدولية المانحة. حيث الافتقار الى الادوار والوظائف الخاصة بادارة وتشغيل المشاريع

ومما زاد من الامر تعقيد ظهور موجة جديدة من هجرة رأس المال البشري ورؤوس الاموال الى الخارج بسبب سوء الاوضاع الامنية وعدم استقرار او توفر بيئة اقتصادية واضحة لتحفيز رأس المال على الاستثمار بحيث اخذت تعاني اغلب هذه المنشآت من تآكل وحداتها ومكائنها بسبب قدمها ومحدودية الصيانة والتحديث فضلاً عن عدم توفر رأس المال التشغيلي اللازم وغياب الدعم المالي والتكنولوجي وبسبب سياسة الانفتاح التجاري غير المدروس او المبرمج واغراق السوق بالسلع الرخيصة نجد من الصعوبة بمكان معاودة الانتاج تحت ظروف المنافسة التجارية اللامتكافئة بسبب ارتفاع كلف الانتاج وانخفاض القدرة على المنافسة .

ويمكن القول ان ماتعانيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق من مشكلات عديدة تنبع اساسا من طبيعة الخصائص التي تتمتع بها. لذا من الضروري ايجاد برنامج وطني متكامل لدعم المشاريع تتضمن محاوره الاساسية :

1- تدعيم فكرة المسؤولية الاجتماعية المشتركة للترويج لدعم المشاريع الصغيرة
2- حاضنات الأعمال والدعم الاستراتيجي للصناعات الصغيرة
3- ستراتيجية اعادة احياء الصناعات المتوقفة جزئيا أوكليا عن العمل
4- الترويج لفكرة تعزيز شركات التمويل لضمان القروض لتوسيع نطاق عمل المصارف

1. تدعيم فكرة المسؤولية الاجتماعية المشتركة للترويج لدعم المشاريع الصغيرة

ان تطوير كفاءات العمل الخاص يتطلب المشاركة وفق منظور ستراتيجي بين قطاع الاعمال والمجتمع المدني على خلفية اهمية اكتساب المعرفة والمهارة والدافع نحو الانجاز. وعليه فان القرار المطلوب هو التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتدعيم فكرة المسؤولية الاجتماعية المشتركة .

2 . حاضنات الأعمال والدعم الاستراتيجي للصناعات الصغيرة

غدت حاضنات الأعمال من الأليات المتطورة في عالم اليوم التي يتم إنشائها لغرض مساعدة المشاريع الصغيرة على مواجهة التحديات وتعزيز قدرتها التنافسية. وقد تطورت صناعات الحاضنات بشكل كبير حيث أصبحت تتجاوز «3500» حاضنة أعمال على مستوى العالم منها حوالي «150» حاضنة بالدول النامية و«465» حاضنة بالصين وحوالي «200» حاضنة في كلٍ من كوريا الجنوبية والبرازيل لكل منهما و«18» حاضنة في مصر و«2» حاضنة في المغرب وحاضنة واحدة لكلٍ من البحرين وتونس [21].

الامر الذي يتطلب ان تضطلع الجامعات بدور علمي وعملي لتأسيس مركزمتخصص يناط به مسؤولية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة يدعى بـ ((حاضنات الاعمال الصناعية)) لصياغة الحلول المناسبة للمشكلات تتناسب مع البيئة والتحديات المحيطة بالمشروع. والتأكد من احتياجات المشروعات لبرنامج الاحتضان ومدى ملائمة الخدمات التدريبية لهذه الاحتياجات. فالحاضنات تقنية جديدة لدعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة عند مرحلة التأسيس والانطلاق والتشغيل فهي ((منظومة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها مؤسسة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة والقدرة على الاتصال والحركة الضرورية لنجاح مهامها)). وتدار هذه المنظومة من خلال إدارة علمية متخصصة توفر أنواع الدعم اللازم لتاهيل كفاءات العمل وتنمية راس المال البشري. ومنح الشركات الصغيرة القدرة على ظهور أفكار وتصاميم ووظائف جديدة فضلا عن تسهيل تبادل الخبرات والمعارف والأفكار بين المصانع والجامعات والمراكز البحثية بما يعمل على تخفيض مخاطر الاستثمار [22] .

ويمكن تصور مهام هذا الجهاز من خلال العمل على توفير قاعدة بيانات متخصصة ومتكاملة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حتى يمكن دراسة أوضاعها وتبادل الآراء بشأن مشاكلها مع اتحاد الصناعات والغرف التجارية والأجهزة الحكومية المختصة، فأية دراسة لتطوير هذه المشاريع لا تسفر عن نتائج حقيقية لوجود بيانات مختلفة حول اعداد (العاطلين عن العمل النشطين اقتصاديا- اعداد المصانع الصغيرة والمتوسطة وأثر وفاعلية كفاءة القروض في ايجاد الوظائف). اذ لاتوجد احصاءات دقيقة ومسوحات لمعرفة اثر منح القروض ومدى النجاح المتحقق (وخصوصا لدى وزارة العمل) ومع ذلك فإننا نعتقد وفقا لآراء المسؤولين وممثلي الاتحادات والوزارات المعنية أن معدلات البطالة في تزايد وأن الصناعات الصغيرة تواجه مخاطر حقيقية ومن خطر الانهيار .

➢ دوافع تبني حاضنات الاعمال ودور الجامعات فيها

في إطار الاصلاح والتنمية ولمواجهة اعباء تكييف سياسات التحول الاقتصادي في غياب آليات موحدة لتقديم الدعم والتمويل والمعونة الفنية للصناعات الصغيرة. تعتبر حاضنات الأعمال الآلية المناسبة لدعم الصناعات الصغيرة . يمكن توضيح حقائق يمكن ان تعد الاساس الذي تقوم عليه فكرة انشاء حاضنات للاعمال ومنها :

1- عدم قدرة اصحاب الاعمال على التحول من عقلية الفرد إلى عقلية المؤسسة.
2- المشكلات التمويلية والإستثمارية وتتحدد اساسا بالمعوقات القانونية والتنظيمية- وتقدير الإحتياجات التمويلية وتكاليف التمويل والبدائل الإئتمانية المتاحة- مخاطر التعثر بالاضافة الى غياب أو قصور دور المؤسسات الداعمة .
3- ان أصحاب المشروعات وبخاصة الداخلين الجدد الى سوق العمل ممن لديهم شهادة جامعية ليس لديهم خبرة كافية في التعامل مع السوق وما يتعلق بالبيئة المحيطة بالمشروع .
4- ان معظم منظمات المجتمع المدني تتصف بعدم قدرتها على تأهيل العاطلين كونها هادفة الى الربح القائم ليس على تقديم ماهو جديد بل على اساس تخفيض التكلفة بعدم جلب اصحاب الكفاءات من هم قادرين على تنظيم واعداد البرامج التدريبية المناسبة واقامة ورش العمل.
5- المشكلة الرئيسية الآن ليست في عملية التمويل بقدر ماهي تهيئة رأس مال بشري قادرعلى اغتنام الفرص التجارية في حقل الصناعة .

استنادا لما تقدم يتعين عند تناول قضية المشروعات الصناعية والعمل في العراق أن تأخذ المعالجات طريقها ليس لحل مشكلة البطالة فحسب بل يتعين رفع كفاءة اليد العاملة ومستوى قدراتها ألانتاجية أزاء الضغوط التنافسية. فنظم التدريب تخضع بدورها للضغوط لآن التغييرات التكنولوجية تؤثر بسرعة على صلاحيتها للتطبيق وعلى فائدتها. فكلما أنتقل الطلب على اصحاب المهارات نتيجة الآستجابة للتغيرات الآقتصادية والهيكلية لابد ان تتكيف نظم التدريب في الاسلوب والمحتوى لتخلق عمالة قادرة على ايجاد فرص عمل ناجحة ولتنسجم مع الطلب عليه . فالعولمة والتغييرات التكنولوجية ودورات الانتاج القصيرة والآشكال الجديدة في تنظيم العمل أدت جميعها الى تغيير البيئة التي تتخذ فيها قرارت التدريب .وبات يتعين على نظم التدريب أن تتجاوب مع التغيرات التكنولوجية بسرعة ومرونة. فالعراق مايزال يعاني من مشكلة تطبيق المعارف والعلوم النظرية الى الواقع العملي، إذ لا تستجيب نواتج الأنظمة التعليمية على النحو المناسب لطلب سوق العمل. ويفتقر الى مؤسسة او جهة تعليمية او مهنية قادرة على تطوير الأفكار المبتكرة لخلق مشاريع ريادية تخدم المجتمع وتلبي احتياجات السوق بما يتناسب مع مؤهلات المستثمر وإمكانياته المالية. بما يضمن بناء قطاع خاص قادر على المنافسة واستيعاب المتغيرات الاقتصادية الدولية ومفرداتها والالتزام بقواعد اقتصاد السوق .

وبناء على ماتقدم تبدو الحاجة الى تفعيل دور الجامعة لتؤدي دورا رئيسا في الجوانب التطبيقية بحيث لايقتصر اهتمامها على الجوانب النظرية فقط .

مهام والية عمل حاضنات الاعمال الصناعية

هنالك اليات ينبغي اعتمادها من قبل حاضنات الاعمال الصناعية كي تتمكن من تقديم الخدمات والتي تشتمل على ضرورة :-

- ❖ توفر قاعدة بيانات متخصصة ومتكاملة عن منشآت الأعمال الصغيرة والأنظمة التي تحكم إحداثها وتأسيسها وترخيصها وسير عملها وما يتعلق بذلك والقائم منها بحيث يمكن إعداد الدراسات اللازمة عن أوضاع هذه المنشآت وسبل معالجتها .
- ❖ إيجاد سبل التواصل مع الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة وبخاصة وزارة العمل والشباب والصناعة والتخطيط والتجارة واتحادات رجال الاعمال والصناعة وغرف التجارة المعنية بالتنمية والتصنيع
- ❖ نشر ثقافة العمل الحر للشروع في تنفيذ المشروعات في مجال الأنتاج والخدمات لتوفير فرص عمل ولمساعدة الفئات الأكثر احتياجا وتحقيق التنمية البشرية وتنمية المؤسسات القادرة على الأحتفاظ بأستمرارية برامج الدعم المالي والتجاري و الفنى والأدارى والتشجيع على الانتقال الى القطاع الرسمي.
- ❖ بناء ثقافة المبادرة لصالح الذات والعمل الخاص ضمن المجتمع من خلال لقاء مبادري الأعمال والمؤسسات المالية وقيادي المجتمع وأساتذة الجامعات والصناعيين ضمن منتديات وندوات اقتصادية.
- ❖ الربط مع مختلف القطاعات الاقتصادية لتتولى حاضنات الاعمال ربط المشروعات وتعزيز شبكة علاقاتها مع مؤسسات التمويل كالمصارف والقطاع الخاص ، الاتحادات المهنية ، مراكز التدريب المهني.
- ❖ امتلاك فلسفة ومنهاج تدريبي لتدريب العمالة والكفاءات الإدارية التنظيمية المناسبة.
- ❖ امتلاك قاعدة بيانات مناسبة للأفكار الجديدة والمتطورة للمشروعات.
- ❖ التعريف بمصادر الحصول على المعدات والتمويل ومشكلات الإدارة الداخلية للمنشآت ومشكلات تنويع وتوسيع مجالات الأنشطة ضمنها تخطيط عمليات التوسع في حجم المشروع والاستشارات القانونية على اختلافها ومعلومات أسواق العمل الخارجية والمحلية... إلخ

ومن خلال تلك الاليات المعتمدة يمكن ان تقدم حاضنات الأعمال خدمات متنوعة للمستثمرين في مشاريع ريادية سواء كانت جديدة أو قائمة وتقديم ما يلزم من استشارات لضمان نجاح المشروع وكما يلي:

1- النصح والإرشاد لتطوير الأفكار المبتكرة لخلق مشاريع ريادية تلبي احتياجات السوق الوطنية بما يتناسب مع مؤهلات المستثمر وإمكانياته المالية. فضلا عن النصائح الفنية والإدارية.
2- معنى ومضمون اعداد دراسة الجدوى للمشروع وخطة العمل بما يتوافق مع وضع السوق.
3- التعريف بالفرص الاستثمارية المربحة من خلال مسح السوق لتحديد واختيارالفرصة الاستثمارية.
4- إعداد نماذج لخطة العمل ودراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع الصغيرة .
5- خدمة ما بعد تأسيس المشروع الصناعي وتتضمن :

- تقديم الأفكار والمعلومات اللازمة للمحافظة على استمرارية المشروع وتطوره.
- توسعة المشاريع القائمة والتغلب على العقبات التي تواجهها خلال مسيرتها وما يحتاج ذلك من تدريب.
- تقديم معلومات عن التسويق (الاعلان والدعاية والترويج وتحديد السعر).

6- تغطية الاحتياجات التدريبية للمشروعات الصغيرة من خلال برامج متخصصة والتي يمكن ان تتضمن :

✓ وضع برامج استشارية لتقديم النصح والمشورة في التنظيم والادارة لتأهيل كفاءات اصحاب العمل
✓ دراسة تحديد واختيار الفرصة الستثمارية الملائمة واسس المفاضلة بين المشاريع .
✓ التعريف بكيفية القيام بمسح السوق .
✓ المساعدة باجراء دراسات الجدوى الاولية والتفصيلية (التقرير المالي) والفني للمشروع واعداد التقريرالنهائي للمشروع .
✓ إعداد خطة العمل وطرق تنفيذ المشروع .
✓ التعريف باستراتيجيات التسويق والمحاسبة والمشاكل القانونية.
✓ تقديم خدمات ومساعدات فنية وتكنولوجية والمساعدة على نقل التكنولوجيا.
✓ تسهيل استفادة المشروعات من خدمات الجامعة ومراكز البحوث والمكاتب الاستشارية والمختبرات.
✓ اعداد وسبل تنظيم اجراء الحسابات واعداد الكشوفات المالية والميزانية والحسابات الختامية .

7- ربط المشروع مع مؤسسات (الدعم التقني والفني- المؤسسات راعية - المؤسسات البحثية - شبكات الأعمال الدولية- المصارف والبنوك .....الخ) .

8- القيام بدور التنسيق بين أصحاب هذه المنشآت وبين الجهات الحكومية ذات العلاقة والتوصية باتجاه تحسيّن البيئة الاقتصادية الكلية للمشاريع.

9- تقديم المعلومات والنصائح والاستشارات حول السوق المحلي والاقليمي واتفاقات العراق الاقتصادية الدولية كي تتمكن المشاريع من تكييف إمكانياتها الإنتاجية أو الخدمية والتسويقية تبعا لمتطلبات الاقتصاد الدولية .

ويمكن ان يتم ذلك من خلال تبني حاضنات للاعمال الصناعية وفق اطار مؤسسي وتشريعي حاضن للمشاريع ومن خلال الخبرات العلمية والامكانيات التي تتمتع بها .

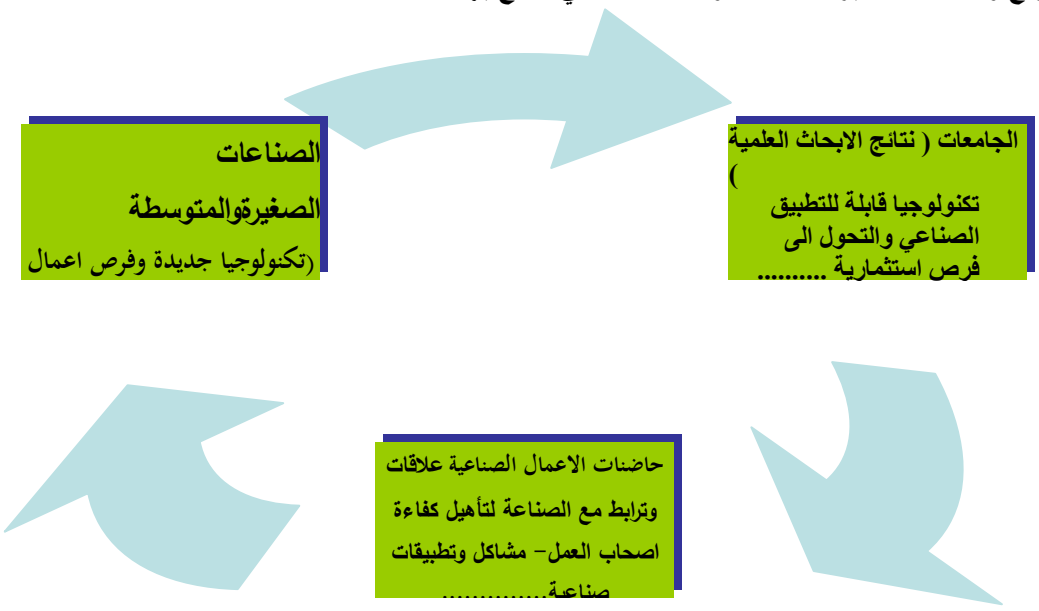

3 . ستراتيجية اعادة احياء الصناعات المتوقفة جزئيا أوكليا عن العمل .

وفي هذا المجال ينبغي إقرار برنامج تتولى مسؤليته الحكومة لإحياء الصناعات المتوقفة عن العمل الصناعي ويمكن القيام بذلك عن طريق :

- قيام الدولة بتعويض أصحاب المؤسسات الصناعية، التي توقفت عن العمل بسبب الاضرار التي تكبدتها نتيجة للعمليات العسكرية والإرهاب، وتشكيل لجنة عليا لتقييم الأضرار المادية للتخفيف من آثار نتيجة ذلك . بالإضافة إلى إعفاء أصحاب المصانع والورش من الأجور والضرائب المستحقة عليهم طيلة المدة الماضية .
- ويتضمن هذا التدبير قوات الاحتلال الأميركية التي يستلزم أن تتخذ جانب مهم من جوانب التعويض عن الأضرار الناجمة عن عملياتها العسكرية.
- الإفصاح والشفافية في القوانين واللوائح المتعلقة بالاستثمار الصناعي ونشر ذلك مع تفسير الفقرات الواردة في وسائل الإعلام ومن خلال المنظمات التجارية واتحاد الصناعات.
- الزام القطاع العام لتوفير المعلومات التقنية والتكنولوجية والتسويقية اللازمة لنجاح المشاريع الصغيرة واستخدام منتجاتها لضمان نجاح الجانب التسويقي لها .
- إعفاءات ضريبية وحوافز التصدير وتوفير الطاقة الكهربائية والوقود من خلال إنشاء مجمعات صناعية وخلق بيئة استثمارية مواتية لحفز رجال الأعمال .
- تحفيز المؤسسات المالية على تغطية جزء من مخاطر المصارف في حالة تعثر تسديد القروض .
- دعم تكنولوجي عبر مساعدة الصناعيين بتحديث المكائن والالات .عبر نقل وتوطين التكنولوجيا .
- تطوير أنواع مختارة من السلع التصديرية التي يمكن انتاجها وفقا لمزايا أسعار الصرف التنافسية .
- الإستفادة من إمتيازات المناطق التجارية الحرة والمناطق الصناعية المؤهلة ، ومن خلال تخفيض الجمارك على مدخلات وتجهيزات الإنتاج .
- وضع ضوابط استيرادية وفق مقررات ومبادئ منظمة التجارة العالمية ومنح اجازات استيراد صادرة من الوزارات المختصة تتفق مع الحاجة الفعلية للمواد الاولية وحاجة السوق المحلية للبضائع المستوردة .
- دراسة وتفعيل قوانين التصنيع وفق اتفاقات منظمة التجارة العالمية والتي تقضي بمنع اغراق الاسواق بالبضائع المستوردة والذي يؤدي الى تدميرالصناعات المحلية وزيادة البطالة والكساد وزيادة التضخم .
- تحديد حاجة السوق المحلية للاستيراد السنوي للبضائع . واخضاع البضائع المستوردة لشروط السيطرة النوعية والصحة والسلامة وادخال البضائع المستوردة وفق منافذ الحدود او المناطق الكمركية واستيفاء التعريفة الجمركية وفق نظام التعريفة الكمركية استنادا الى اتفاقية بروكسل والاتفاقية الكمركية للجنة الاقتصادية لجامعة الدول العربية .

4 . الترويج لفكرة تعزيز شركات التمويل لضمان القروض لتوسيع نطاق عمل المصارف .

إن مؤسسات التمويل المتخصصة تكثف من شروطها بحيث لم تستطع المشروعات الصغيرة أو المتوسطة استيفاء أو تنفيذ كل هذه الشروط ، مما يستدعي ضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال شركات التمويل المساهمة مع ما يتطلب ذلك من التركيز على تطوير المؤسسات وبناء القدرات في المصارف المشاركة. فضلا عن امكانية صياغة نظام تمويل واعداد برامج لمنح القروض الصغيرة والمتناهية في الصغر لمساعدة المصارف المتخصصة بمنح القروض وتطويرأنظمة الإقراض لديها وفي الوقت ذاته امكانية تطوير كفاءة ضباط الائتمان القادر على تحليل دراسات الجدوى والتحليل المالي للمشاريع . بحيث يمكن ان يتم ذلك من خلال حاضنات الاعمال .

تأسيسا لما تقدم يمكن القول ان تبني استراتيجية صناعية مقترحة تضمن الحماية التجارية والصناعية اللازمة للصناعة العراقية الناشئة والحديثة ومنع الاغراق ضمان اكيد للوصول للنمط الحديث في التنافسية من خلال احتضان ورعاية ذوي الأفكار الابداعية والمشروعات ذات النمو السريع والقيمة المضافة العالية وتقديم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروعات على أسس ومعايير متطورة من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات وتقديم المعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية.

الاستنتاجات

1 . أثبتت الصناعات الصغيرة قدرتها على تلبية الطلب المحلي من مختلف انواع السلع والمصنوعات وما تتمتع به من روابط امامية وخلفية لتغذية المشاريع قطاعيا اومع بقية القطاعات وامدادها بما تحتاجه من منتجات او الاستفادة من منتجات او المواد الاولية والخامات للقطاعات الاخرى فضلا عن قدرتها من النفاذ الى الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات .

2 . قدرة المصانع الصغيرة على التأقلم بسرعة مع التغيرات الاقتصادية العالمية خصوصا في ظل الازمات الاقتصادية من خلال إعادة تأهيل الموارد البشرية في عمليات إنتاج جديدة واستيعاب أيدي عاملة من خلال أفكار استحداث مشاريع جديدة .

3 . أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة (المتوقفة عن العمل جزئيا او كليا) ولاسباب عدة تحتاج إلى دعم أكبر في ظل ظروف صعبة يميزها عدم استقرارالوضع الاقتصادي وماتعانيه السوق العراقية من حالة اغراق بمختلف السلع وانعدام الفرص الاستثمارية المربحة وغياب التسهيلات الائتمانية .

4. تعاني قوة العمل في العراق من مشاكل تتعلق بالنواحي الادارية الخاصة بنقص الكفاءة أوغياب التنظيمات المسؤولة عن توجيه المستثمرين او من حيث الدعم التجاري والفني والمالي وعدم وجود الاطار المؤسسي والبيئة التشريعية الحاضنة باعتبارها مقومات اساسية لتنمية الصناعات الصغيرة .

5 . أن دراسة وتحليل الجوانب المحيطة بالمشروعات لصغيرة تلك التي كانت تعمل واثبتت نجاحات طيلة المدة الماضية في تلبية الطلب المحلي قبل تعرضها لحالة الانهيار والتوقف وتحقق خسائر، يتطلب تذليل كافة العوائق التمويلية والتسويقية والإدارية والفنية التي تقف في طريق نجاح تلك المشاريع .

6 . غياب الدعم والمواقف والسياسات الرسمية الموحدة في العراق تجاه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

7 . انخفاض مستوى كفاءة الموارد البشرية ومهاراتهم حيث ضعف المهارات الفنية المؤهلة وبخاصة بين صفوف خريجي الشباب العاطلين عن العمل وعدم قدرة هذا المعروض على الاستجابة للطلب عليه وانعدام سياسة التحفيز للتطوير والابتكارفي ظل مايعرف اليوم بالريادية .

8. عدم توفر البيئة الاستثمارية من بنية تحتية والجوانب التنظيمية والإدارية والقانونية، الأمر الذي أسهم في انخفاض مستويات الاستثمارالصناعي الخاص وبشكل كبير .

9. عدم توفر مراكز تدريبية لتأهيل الكفاءات الفنية والعلمية وتوفير مكاتب لتقديم الإرشادات وتسهيل عملية إنشاء المشروع الصناعي من خلال تقديم المشورة الادارية التغييرات والعلمية.

10. ما تزال الاتحادات والنقابات المهنية والغرف التجارية ووزارات الصناعة والزراعة والتجارة قاصرة عن اداء دورها في دعم تجربة المصانع الصغيرة فضلا عن تقديم الخدمات التجارية والمالية والقانونية المتنوعة وممارسة دورها كجماعات ضغط ممثلة عن قطاع الاعمال الصناعي الخاص لتحقيق مصالحهم .

11. يعتبر أسلوب حاضنات الأعمال من الأساليب المتطورة الحديثة نسبياً والتي ينبغي إنشائها لغرض مساعدة المشروعات الصغيرة على تجاوز المعوقات التي تواجهها في المرحلة الأولى من تأسيسها والتي تواجه عادة جملة من المعوقات والمشاكل وعدم اليقين من النجاح.

12. أصبحت الحاضنة الصناعية جزءاً من النسيج التكنولوجي والصناعي كون نشاط الحاضنة يدخل ضمن نشاط الاقتصاد والصناعة التطبيقي من خلال التطبيق العملي للعلوم النظرية وبراءات الاختراع لتصبح أبتكارا . كما تعمل مراكز تطوير التكنولوجيا على توفير الأنشطة التدريبية المختلفة (مهارات إقامة وإدارة المشروع) .

13 . حاضنة الأعمال هي الجهة التي تتبنى أفكار المبدعين والمبادرين لاستحداث منتجات أو تطوير صناعات قائمة من خلال توفير بيئة عمل مناسبة للصناعات الناشئة وذلك بتقديم الخدمات الإدارية والاستشارات الفنية والاقتصادية، كما تتولى ربط الجهات المساعدة في إنجاح المشروعات المحتضنة مثل مصادر التمويل والمختبرات .

14 . بامكان الجامعات العراقية توسيع خدماتها المقدمة من خلال خدمات الحاسوب وشبكات الانترنت وخدمات دور الكتب والطباعة والنشر والانتاج المباشر والاستفادة من الموجودات الثابتة مثل استغلال الاراضي وتاجير بعض الموجودات والاصول التابعه لها .

التوصيات

1- تهيئة البيئة الملائمة لنمو وتوسيع الصناعات الصغيرة في النواحي السياسية والتشريعية والاقتصادية في إطار ستراتيجية قومية على مستوى الاقتصاد ولصناعة تهدف الى إسناد وتشجيع ودعم القدرات الصناعية والتوسع في استيعاب اكبر عدد ممكن من الشباب النشطين اقتصاديا .

2- توطيد العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج ومؤسسات المجتمع المدني والاستفادة من فاعلية البحوث المقدمة من قبل الجامعات وبما يتناسب مع حاجة الاقتصاد .

3 - انشاء مركز متخصص يناط به مسؤولية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة يدعى بمركز حاضنات الاعمال الصناعية والإشراف على أنشطتها وتطويرها وتقديم الدعم العلمي والتقني والتجاري في حزمة متكاملة وتقديم المشورة في مجال تطوير وتحديث المناهج التدريبية على إدارة وتشغيل المشروعات وتصميم برامج تدريبية لتطوير الكفاءة العملية في المجال التسويقي والتنظيمي وبما ينسجم واحتياجات سوق العمل .

4 –الاستفادة منامكانيات وقدرات الجامعات العراقية (كليات الزراعة والطب البيطري والهندسة والجامعة التكنولوجية والادارة والاقتصاد..الخ) لتطبيق العلوم النظرية في المجال الصناعي واستغلال الامكانيات المادية وبخاصة الموجودات المادية (الاراضي) والمعرفية التي تمثل رافدا مهما للنشاط الخاص .

5- تحديث معلومات سوق العمل وتصنيف العاطلين حسب المهنة والعمر والتحصيل العلمي والجنس والمستوى المعيشي ومناطق السكن لتكوين قاعدة معلومات تغذي الجهود المبذولة في تطوير برنامج المشاريع الصغيرة واعتماد التقنيات الحديثة في إنجاز المعاملات وربط الفروع في المحافظات بالمركز الكترونياً .

6- تعزيز دور دراسات الجدوى الاقتصادية والكفاءات الاختصاصية التي تضطلع بها في مجال اختيار طبيعة العمل المناسبة على ضوء الخصوصية الجغرافية والاجتماعية والتسويقية واولوية منح فرص العمل.

7- تبني الجهات الداعمة دورا لتوفير بيئة اقتصادية مشجعة وايجاد محفزات للقطاع الخاص وبخاصة في مجال الضرائب والدعم والاعانة والحماية التجارية والبحث والتطوير .

8- تشجيع المستفيدين من القروض الصغيرة والمبادرين لإدارة الأعمال وفق أسلوب حاضنات الأعمال الصناعية والتجارية على تكوين روابط أوجمعيات تنظم علاقتهم المهنية وتعمل على تطوير ثقافتهم الاستثمارية .

9- ربط المستفيدين من إعانة العاطلين عن العمل بالدورات التدريبية والتأهيلية تمهيداً لإقراضهم مالياً وإحلال بدائل بحاجة إلى مزايا وخدمات شبكة الحماية الاجتماعية كالعجزة وكبار السن .

10- الاهتمام ببرنامج تمكين المرأة ودعم النساء المعيلات لأسرهن من النواحي المالية والتنظيمية والمهنية واستهداف ذوي الاحتياجات الخاصة القادرة على العمل جزئياً واقتراح برامج تشغيلية مناسبة .

11-استخدام الحاضنات االصناعية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات التي تركز على المهارات الحرفية المتميزة عالمياً وربط حاضنات الأعمال وبخاصة التكنولوجية بالمؤسسات الجامعية والعلمية ومراكز البحوث العالمية بما يوفر قدرات تنافسية أكثر لهذه الصناعات .

12- تنمية روح المبادرة والريادة والدافع على دخول الشباب في مجال الأعمال الحرة وإنشاء المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتحفزهم على تحمل المخاطرة وذلك ما يمكن ان يتم في إطار وجود مناخ حاضن وداعم ونظام تعليم قادر على تنمية القدرات الذاتية وألا بداعيه الكامنة لدى الشباب العاطلين ابتداء من المؤسسات التعليمية والجامعية التي طالما استندت على برامج تؤهل خريجيها للعمل في الوظائف الحكومية والمؤسسات الكبيرة .

المصادر المستخدمة بحسب ورودها في البحث

1. للمزيد من الاطلاع ينظر في ذلك :

- **عبد العزيز مخيمر وأحمد عبد الفتاح ، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية- المنظمة العربية للتنمية ألادارية ، 2000، ص63.**
- **عبد الرحمن السندي- لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرفة تجارة وصناعة البحرين- انترنت الجزيرة الاقتصادية. نت-2005.**
- **عبد الرحمن السندي، آفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين- لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرفة تجارة وصناعة البحرين- الانترنت- الجزيرة نت- 2006:ص2 .**
- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، القروض الصغرى وتمويل المشاريع الصغرى (من أجل تخفيف وطأة الفقر في المناطق الريفية في دول منطقة الاسكوا، الامم المتحدة، 2001 .**

2. بعض القضايا العامة، تعريب د. طلعت الدمرداش ابراهيم ،مجلة آفاق اقتصادية ،العدد 57 ،1997، ص22 .

3 . د. عماد عبد اللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2001 ، جدول- 33 ، ص264.

4. Source: Ministry of Planning. Statistical for the years 2005-2006. P. 14 .

5. وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - مديرية الإحصاء الصناعي ، تقرير المنشآت الصناعية المتوسطة لسنة2003 ص7 .

2 . الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - مديرية الإحصاء الصناعي - تقرير المنشآت الصناعية المتوسطة لسنة2003 ص2 .

3 . وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات مديرية الإحصاء الصناعي - نتائج تقرير المنشآت الصناعية المتوسطة لسنة 2003 تشرين الثاني - 2004:ص1.

8. آمال شلاش - إداء الصناعات الصغيرة في ظل الحصار وآثاره على عملية التنمية في العراق - مجلة العلوم الاقتصادية والادارية - كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد - 1993 ،ص7 .

9.International labour organization 2005 world employment report 2001: Life at work in the information economy.

10 . وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية 2007 خلاصة نتائج الاحصاء الصناعي للمنشات الصناعية الصغيرة للسنوات 1997 – 2006 .

11 . وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية 2007 خلاصة نتائج الاحصاء الصناعي للمنشات الصناعية المتوسطة للسنوات 1997 – 2006 .

12. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، بيانات وتصريحات صادرة عن الوزارة ، منشورة على النت .

13. هاشم ذنون السامرائي- وسائل النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق- مجلة العلوم الاقتصادية والادارية/ عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد 2005 ص149 .

14 . الموقع الالكتروني للشركة العراقية للكفالات المصرفية (www.icbg- iq.com).

15 . المرجع السابق .

16 . الموقع الالكتروني للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة www.icfsme.com .

Universi
ty.
The results of
scientific
research (the

17 . المرجع السابق .
18 . هاشم ذنون السامرائي- وسائل النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق- مصدر سبق ذكره . ص152 .
19 . تم اعداد استبانة خاصة لاستقصاء مدى خبرة ومعرفة اصحاب المشاريع شملت عينة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة .
20 . أ. د. عبد السلام بشير الدويبي، منظمة العمل العربية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ، الندوة الإقليمية عن متطلبات وأساليب النهوض بتشغيل الشباب، في ضوء احتياجات سوق العمل المتغيرة، طرابلس11 – 13/ 7/ 2005.
21. للمزيد من الاطلاع ينظر: حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية- المنظمة الإسلامية للعلوم والتربية والثقافة- إنترنت، الجزيرة نت . الصفحة الرئيسية.
- European Commission Enterprise Directorate – General – Benchmarking of Business Incubator – February 2002; P 34.
-Rustam Lalkaka, Venture Creation and Growth Through Business Incubation Centers and Technology Parks, Mediterranean Development Forum, Cairo, Egypt, March 2000.
22 . عبد السلام ابو قحف، العولمة وحاضنات الاعمال ،حالات عملية وحلول ومشكلات، ط1 مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية: 2002، ص80 –87 .